

## تغييرات ديمografية تستهدف سكان الجزيرة العربية الأصليين

\* جمال حسن

أعلنت هيئة السوق المالية السعودية يوم الاثنين الماضي، السماح بتملك غير المواطنين للعقارات في مدینتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، عبر الصناديق الاستثمارية، وليس التملك المباشر، سيناريو خياني إجرامي جديد لمحمد بن سلمان.

الأمر هذا يهم ما يهم اللوبي الصهيوني العالمي الذين يحلمون بالعودة إلى أرض الحرمين الشريفين التي طردهم منها الرسول الأكرم صلوات الله وسلامه عليه وعلى أهل بيته وصحبه الميمانين بعد حربى خير والاحزاب لما قاموا به من مؤامرات استهدفت الدين الإسلامي المبين.

فقد سمح محمد بن سلمان للمؤسسات المالية السعودية باستقبال رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في عقارات المدينتين المقدستين، حيث بعد القرار هذا أفضل فرصة لليهود خاصة أولئك الذين باتوا يحملون جوازات سفر إماراتية وبحرينية وفق اتفاقية التطبيع الخيانية بين أبوظبي والمنامة من جهة وتل أبيب من جهة أخرى.

لا يخفى على أحد من أن الحركة الصهيونية العالمية تستميت وتحلم بالعودة إلى ما يسمونه أرض آجدادهم، ليقدم العهد السلماني المفتاح الذهبي لهم بالعودة إلى أرض الوحي والتنزيل على طبق أحلام بعد قرون طويلة، كعربون على مسيرة التطبيع بين الكيانين والتي باتت أقرب مما يتصوره الآخرون.

القرار الخياني الخطير هذا جاء تحت لفافه جعل بلاد الحجاز جاذبة للاستثمار الأجنبي إلى جانب المحلي،

كما سيمنحها فرصة لعب دور محوري بتنويع الاقتصاد المنهاج بسبب سياسة الطيش والفرعنة التي ينتهجها سلمان ونجله وحروب الوكالة التي أشعلوها هنا وهناك في الشرق الأوسط.

قرار السلطات السلمانية الأخير كان قد مهد له منذ الأشهر الأولى لبلوغ سلمان ونجله قصر اليمامة عندما سمحت الرياض وفي حزيران / يونيو عام 2015، للمستثمرين الأجانب بشراء الأسهم المحلية مباشرة، فيما كانت تتم العملية سا بقاً عبر اتفاقيات المبادلة فقط؛ وذلك قبل عام من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل عام 2016 بهدف تنويع مصادر الدخل بعيداً عن المصادر النفطية كمصدر رئيسي للدخل في البلاد.

كل ذلك إلى جانب قرارها الأخير بمنح الجنسية السعودية لأصحاب الكفاءات المتميزة، والخبراء والمتخصصون النادرة في المجالات الشرعية والطبية والعلمية والثقافية والرياضية والتقنية، تماشياً مع رؤية 2030، حمان طروادة بهدف تطبيق سلسلة لتغيير ديموغرافي في البلاد وسائر دول شبه الجزيرة العربية.

ومن هذا المنطلق نرى أن الإمارات قد أصدرت قراراً قبل فترة وجيزة بمنح جنسيتها لأكثر من 5 آلاف إسرائيلي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بعد تعديل قوانين منح الجنسية في الدولة، والذي قوبل بإقبال واسع من الإسرائيليين تحت غطاء الاستثمار في الإمارات، وخاصة في إماراتي° دبي وأبو ظبي.

في الإطار ذاته كشفت صحيفة "هاآرتس" الصهيونية، إن° النظام الحاكم في الإمارات استهدف الإسرائيليين بتعديل قوانين منح جنسية الدولة، معتبرة ذلك "فرصة ذهبية للإسرائيليين، ليس فقط للعمل في أبو ظبي، بل للحصول على جنسية ستمكنّهم من زيارة دول محظوظ عليهم زيارتها والعمل فيها خاصة لذوي المطلوبية، مثل الأطباء والعلماء والفنانين والمفكرين".

وتحت "صاع عقار مكة والمدينة بيد اليهود" شن ناطيون سعوديون ومسلمون هجوماً واسعاً على "بن سلمان" وقراره الخيانة هذا معتبرين أنه يهدف إلى إيجاد تغييرات ديموغرافية كبيرة في بلاد الحرمين الشريفين خاصة إذا ما نظرنا لسياسة السلطة الحاكمة تجاه قبائل منطقة "نيوم" وفي مقدمتهم الحويطات، وما تقوم به في المنطقة الشرقية من سنوات بذرية التغيير البنائي والتطوير.

والأمر هذا يفسر التعديلات السريعة التي أجرتها السعودية ومن قبلها الإمارات والبحرين على قوانين منح الجنسية لفتح الباب أمام التجنيس، والإجراءات مرتبطة بالتطبيع مع كيان العدو الإسرائيلي ثم منح الجنسية لليهود بذرية أنه تسهيلات لرجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب الكفاءات الأجانب خاصة من

الإسرائيлиين للتوارد في شبه الجزيرة العربية.

هو المخطط ذاته الذي عمل عليه ساسة الإمارات ورجال أعمالها في تهويد القدس والكثير من المدن الفلسطينية خلال القرن الماضي بشرائهم العقارات من الفلسطينيين نيابة عن قطاع المستوطنين الصهاينة لتسجل بأسمائهم حين هدأت العاصفة وتم وأد الثورة الفلسطينية على يد آل سعود خلال الأعوام 1936 إلى 1939 بطلب من الاستعمار البريطاني العجوز الخبيث.

ولم يخف على أحد أنه منذ صعود ولی العهد السعودي محمد بن سلمان، لسدة الحكم في بلاد الحرمين الشريفين والعلاقات بين كيانه والكيان الإسرائيلي المحتل تشهد تحولاً تاريخياً غير مسبوق لصالح تل أبيب، بدعمه مشاريع تهويد القدس وصفقة القرن والتطبيع الاماراتي البحريني السوداني مع كيان العدو الصهيوني ودفع تكاليفه للإدارة الأمريكية.

وفي الإطار ذاته كشفت "هيئة البث كان" الإسرائيلية الرسمية بأن شركات إسرائيلية تقوم ومنذ عامين باستثمارات في السعودية، وآخرى سعودية في قطاعات إسرائيلية في الأراضي المحتلة، عبر بوابة المنامة بمنحها الجنسية البحرينية لرجال أعمال إسرائيليين قبل أربعة أعوام تمهدًا للعلاقة بين الكيان الفاصل ودول مجلس التعاون، بأمر من محمد بن سلمان.

من جانبه أكد ديفيد فريدمان، السفير الأمريكي لدى تل أبيب، في تصريحات صحافية أن السعودية كانت معايدة بشكل كبير لمسار التطبيع مع دولتي الإمارات والبحرين، وبشكل واضح تماماً. فيما كشف أو فير أكونيس، وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي السابق، إن كيانه يعمل جاهداً على إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الإسرائيلية السعودية في أقرب وقت، بحسب ما نقلت وكالة روترز.

و قبل شهرين كشفت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية أن تل أبيب وقعت وممثلين عن شركة "غوغل" على إطلاق مشروع "كابلات" سيمر من "إسرائيل" ويتجه إلى السعودية، ومن ثم لسلطنة عمان والهند، وأن وزير الاتصالات الإسرائيلي، يوعاز هندل، وممثلي شركة غوغل، وقعا على مشروع "راما-الكابل الأزرق"، وهو عبارة عن ألياف ضوئية تحت الماء انطلق من إيطاليا، باتجاه السعودية، ومن ثم الهند.

وفي إطار سياسة التغييرات الديموغرافية في البلاد والتي بدأت منذ إعلان بدء عملية (((تطوير))) حي "المسورة" في القطيف بالمنطقة الشرقية بعد أشهر من بدء العهد السلماني، حيث كشفت وسائل إعلام غربية أن السلطات السعودية تقوم بتنفيذ عملية تهجير قسري لسكان الحي، بدعوى خطة التطوير؛ هذ ذات

السبب الذي أقدمت عليه في تهجير قبائل منطقة "نيوم" ايضاً.

وفي عام 2016 نشر موقع مجلة «بلومبيرغ بيزنس ويك» الأميركية تحقيقاً للصحافيين جوناثان فيرزجر، وبيترو الدمان، كشفاً عن تفاصيل كيفية عمل شركات التقنية الإسرائيلية داخل كل من المملكة السعودية ودولة الإمارات؛ بقيادة شوتدمير، ضابط المخابرات الإسرائيلي كمتعهد للأمن السيبراني وشركته «إنتوفيو IntuView»، وعملها الأساسي التنصيب في «الإنترنت الخفي» أو المطلوب، أي التجسس على المعارضين السعوديين والماراثيين والبحرينيين.

إن ما يحدث لأبناء قبيلة الحويطات في "نيوم" وغيرهم من أبناء القبائل في منطقة تبوك ليس بجديد بل من سنوات مضت وهو ذاته الذي حمل لأبناء العوامية من قبلهم بذرية التطوير وإزالة المخالفات" حيث القتل والتغيير القسري لعشرات الآلاف المواطنين العزل وإهانة أبناء البلاد من كل معتقد لا يتفق مع الفكر الوهابي ، ما يخالف كافة القوانين الشرعية والوضعية بل هو فساد وقتل على الهوية بكل ما للكلمة من معنى.

مراقبون للشأن السعودي يحذرون بشدة من أن هناك مشروع لدى السلطة السعودية للتغيير الديمغرافي في البلاد يستهدف سكانها الأصليين، وتحويلها إلى سكن جديد لسكان جدد ألا وهم اليهود الذين ساقوا وأن طردو منها، ما يعني أنه قتل جماعي للجميع دون تمييز يجب أن ننتبه إليه ونقف سداً منيعاً أمامه كيد واحدة.